الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة المالية

خلية معالجة الاستعلام المالي

(C T R F)

تقرير التحليل الاستراتيجي

خلية معالجة الاستعلام المالي

تقرير التحليل الاستراتيجي، 2024

التحليل الاستراتيجي

أنماط واتجاهات ومؤشرات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية إنطلاقا من قاعدة البيانات لخلية معالجة الاستعلام المالي.

الفهرس

المقدمة	5
اولا. منهجية العمل	6
ثانيا. تحليل البيانات والمعلومات الكمية والنوعية	7
أ. تصنيف التبليغات	7
أ-1) الإخطارات بالشبهة	7
أ-2) التقارير السرية	10
أ-3) - التصاريح بالعملة	11
أ-4) - طلبات المعلومات الواردة عن سلطات انفاذ القانون	12
ب. حسب الادوات والوسائل المالية المستعملة من قبل المشتبه به / بهم	13
ج. حسب الجريمة الأصلية	14
ثالثا - طلبات التعاون من الجهات النظيرة	15
1 -الطلبات الصادرة عن الخلية	15
2 - الطلبات الواردة للخلية	16
رابعا. الاتجاهات	17
خامسا. الانماط و الحالات العملية	19
سادسا. المؤشرات	24
سابعا. التوصيات	30

مقدمة

تعد مشكلة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من بين أكبر التحديات التي تواجهها المجتمعات العالمية في العصر الحديث، حيث يمثل هذا النوع من الجرائم المالية خطراً كبيراً على الاقتصادات الوطنية والأمن العالمي، فضلاً عن أمن الدول واستقرارها، لهذا تُعد الجهود الرامية إلى مكافحة هذه الظواهر السلوكية ضرورية لتعزيز النظام المالي العالمي وحماية المجتمعات من الأذى الناجم عن الجرائم المالية.

حيث تواجه الحكومات والمؤسسات المالية تحديات كبيرة في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ويتطلب ذلك أيضا تعاوناً دولياً وتبادلاً للمعلومات فعالاً، كما تضطلع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومجموعة العشرين، ومجموعة العمل المالي، المجموعات الجهوية التابعة لها، بدور حيوي في تعزيز الإطارات القانونية والتشريعات الدولية لمكافحة هذه الظواهر.

يهدف هذا التقرير إلى تحليل الإتجاهات والأنماط المعتمدة في تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى تحديد أهم مؤشرات الإشتباه التي قد تساعد الخاضعين في التعرف على العمليات المشبوهة.

من خلال هذا التقرير، نطمح إلى فهم أعمق من جميع الفاعلين في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب (خلية معالجة الإستعلام المالي، جهات الإشراف والرقابة، السلطات المختصة، الخاضعين).

كما يساعد التحليل الإستراتيجي في تحديد المخاطر المحيطة والمخاطر الداخلية للدولة مما يساعد في وضع الأولويات في مواجهة هذه الظواهر والحد منها.

أولا. منهجية العمل

- **الفترة المستهدفة**:

شملت الفترة محل التحليل الإستراتيجي للإخطارات بالشبهة وطلبات المعلومات الواردة من الجهات المختصة، وخلايا أو وحدات الإستعلام المالي النظيرة، السنوات الممتدة من 2019 إلى 2023.

- **المدخلات:**

تم الإعتماد على مصادر معلومات مختلفة لإعداد هذا التقرير، والمتمثلة في:

أ) قاعدة بيانات خلية معالجة الإستعلام المالي، والتي تشمل بدورها معلومات متأتية من:

- الإخطارات بالشبهة الواردة من الخاضعين المؤسسات المالية والمؤسسات والمهن غير المالية المحددة ".
- التقارير السرية الواردة من بنك الجزائر، مصالح الجمارك.

ب) طلبات المعلومات والمعلومات التلقائية الواردة من الوحدات المالية النظيرة.

- طلبات المعلومات الواردة لخلية معالجة الإستعلام المالي الواردة من السلطات المختصة " السلطات الإدارية والسلطات المكلفة بتطبيق القانون والوحدات النظيرة في الخارج.

ثانيا. تحليل البيانات والمعلومات الكمية والنوعية

تم الإعتماد على قاعدة بيانات خلية معالجة الإستعلام المالي للفترة الممتدة من سنة 2019 إلى سنة 2023، وتم تصنيف الإخطارات والتبليغات والمعلومات المالية حسب ثلاث فئات، الفئة الأولى تم تصنيف الإخطارات والتبليغات حسب الجهات المرسلة، الفئة الثانية حسب الادوات والوسائل المالية المستعملة من قبل المشتبه به / بهم، والفئة الثالثة تم تصنيف الإخطارات والتبليغات من حيث الشبهة ونوع الجريمة المشتبه بها.

أ- تصنيف التبليغات:

أ-1) الإخطارات بالشبهة:

الخاضعين	الإخطارات بالشبهة				
	2019	2020	2021	2022	2023
المؤسسات المالية					
البنوك	1731	1570	1929	1538	1264
مصالح البريد	552	1186	1307	882	626
المؤسسات المالية	03	9	3	7	9
الموسسات والمهن غير المالية المحددة					
موثق	20	03	00	23	68
خبراء المحاسبة	00	00	00	06	27
الأعوان العقاريين	00	00	00	05	39
تجار الأحجار و المعادن الثمينة	00	00	00	09	31
المجموع	2326	2768	3239	2470	2064

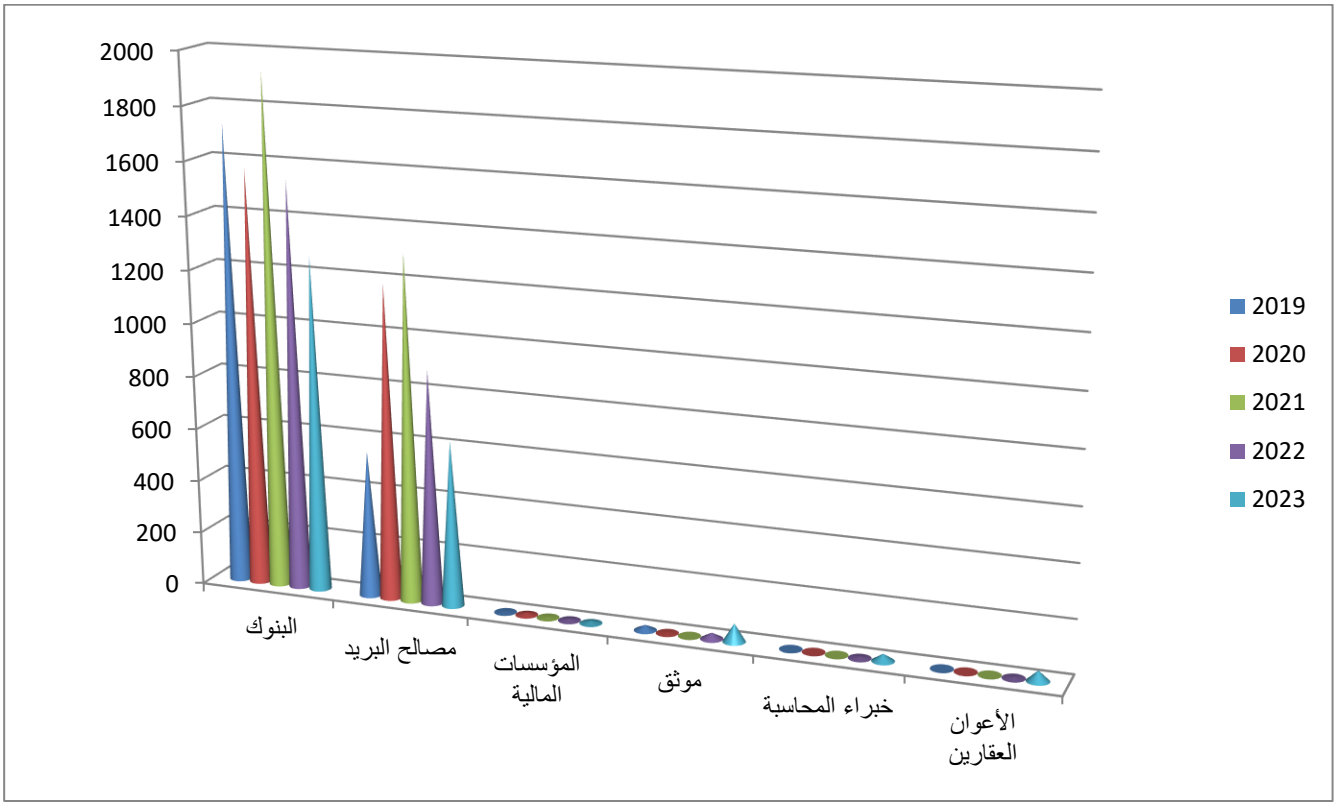

من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول يتبين مايلي:

- تشكل الإخطارات بالشبهة الواردة من المؤسسات المالية (البنوك – مصالح البريد – المؤسسات المالية) الحصة الأكبر من الإخطارات الواردة من الخاضعين، و مرد ذلك يعود إلى حجم القطاع المالي، الذي يضم 19 بنكا و 8 مؤسسات مالية بحجم موجودات يقدر بحوالي 150 مليار دولار.

- نلاحظ إرتفاع ملحوظ في عدد الإخطارات بالشبهة الواردة من المؤسسات و المهن غير المالية المحددة، فبعد أن كان عدد الإخطارات في السنوات 2019-2020-2021 قليلة إن لم نقل منعدمة، شهدت إرتفاعا في سنوات 2022-2023 و يعود سبب ذلك إلى زيادة الوعي لدى المؤسسات و المهن غير المالية المحددة، خاصة بعد الزيارة الميدانية لفريق التقييم المتبادل، و كذا بعد تعديل القانون 01/05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهما، إذ أن تعديل فيفري 2023 حدد جهات الإشراف و الرقابة التي يتبعها الخاضعون،

و تكليفها بإعداد البرامج العملية المبنية على النهج القائم على المخاطر و مراقبة تنفيذها، مما ساهم أيضا في رفع الوعي.

كما شكلت الإجتماعات الدورية لخلية معالجة الإستعلام المالي مع جهات الإشراف والرقابة عاملا مهما في زيادة مستوى الوعي لدى الخاضعين.

- لوحظ سنة 2023 إنخفاض عدد الإخطارات بالشبهة لدى البنوك، فبعد أن كان عدد الإخطارات بالشبهة 2210 سنة 2022 إنخفض سنة 2023 إلى 1641 أي إنخفاض بنسبة 25%، ويعود سبب ذلك إلى زيادة الوعي لدى المؤسسات و المهن غير المالية المحددة، خاصة بعد الزيارة الميدانية لفريق التقييم المتبادل.

وكذا بعد تعديل القانون 01/05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، إذ أن تعديل فيفري 2023 أضاف مجموعة من الإلتزامات خاصة فيما يتعلق بالعناية الواجبة مما ساهم أيضا في رفع الوعي.

كما ساهمت الإجتماعات و الأيام الدراسية التي قامت بها الخلية و اللجنة المصرفية (جهة الإشراف و الرقابة) مع مسؤولي الامتثال لدى البنوك لرفع جودة الإخطارات بالشبهة و تفادي الإخطارات الدفاعية.

أ-2) التقارير السرية:

التقارير السرية	2019	2020	2021	2022	2023
الجمارك	119	54	66	78	15
بنك الجزائر	4	14	12	1	3

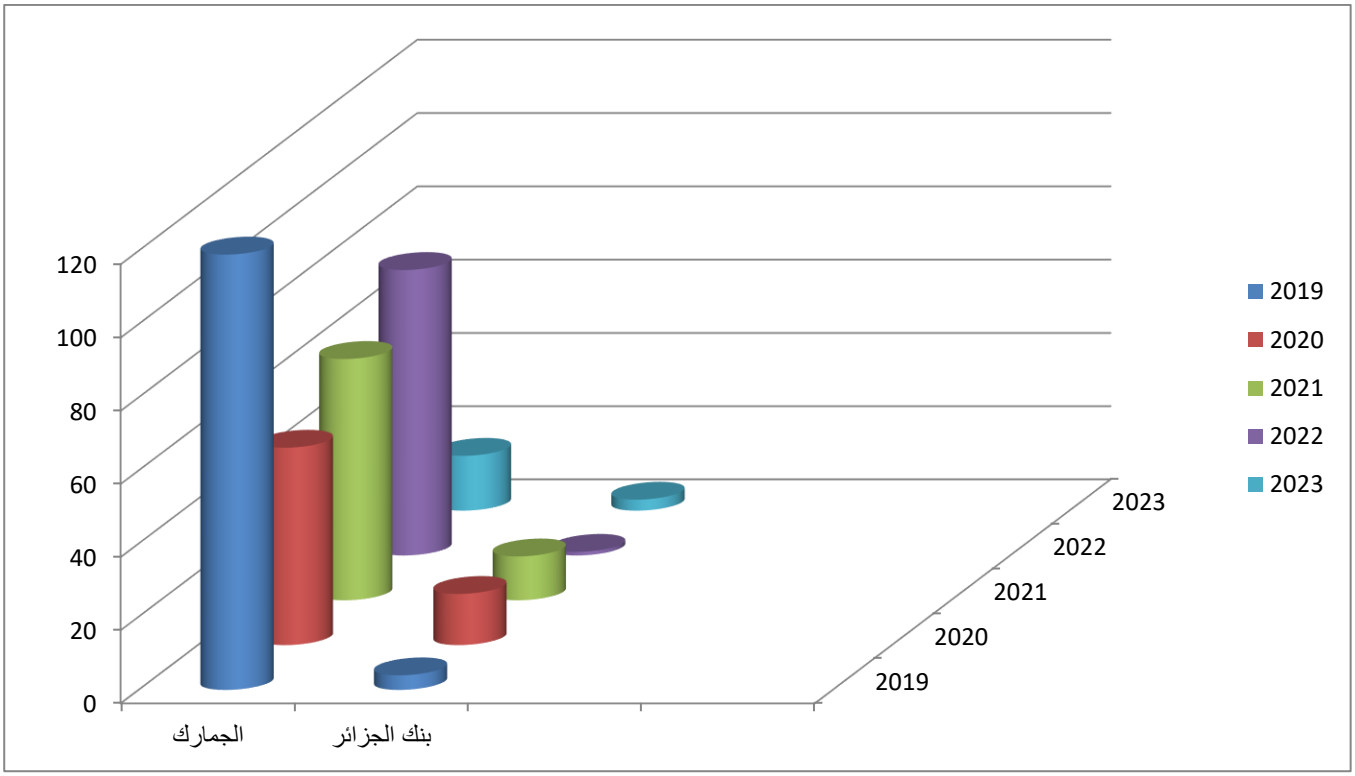

من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول يتبين ما يلي:

- بعد الإرتفاع الكبير الذي شهده عدد التقارير السرية المرسلة من قبل مصالح الجمارك سنة 2019 بسبب الظروف التي عرفها البلد، تراجع عدد التقارير السرية في السنوات اللاحقة.
- غياب التقارير السرية لكل من المفتشية العامة للمالية، مصالح الضرائب، أملاك الدولة والخزينة العمومية.

أ-3) - التصاريح بالعملة:

تتلقى خلية معالجة الإستعلام المالي التصاريح بالعملة المبينة بالجدول أدناه والمقدمة من المديرية العامة للجمارك، وتتعلق بالتصاريح بالعملة عند الدخول والخروج إلى/ من التراب الجزائري، وقد خصت المبالغ التي تتجاوز قيمتها مبلغ 20 ألف أورو أو ما يعادلها من العملات الأجنبية الأخرى خلال السنوات 2019-2020-2021 بينما للسنوات 2022-2023 شملت جميع المبالغ التي تم التصريح بها.

التصريح بالعملة	2019	2020	2021	2022	2023
	704	605	205	1141	21602

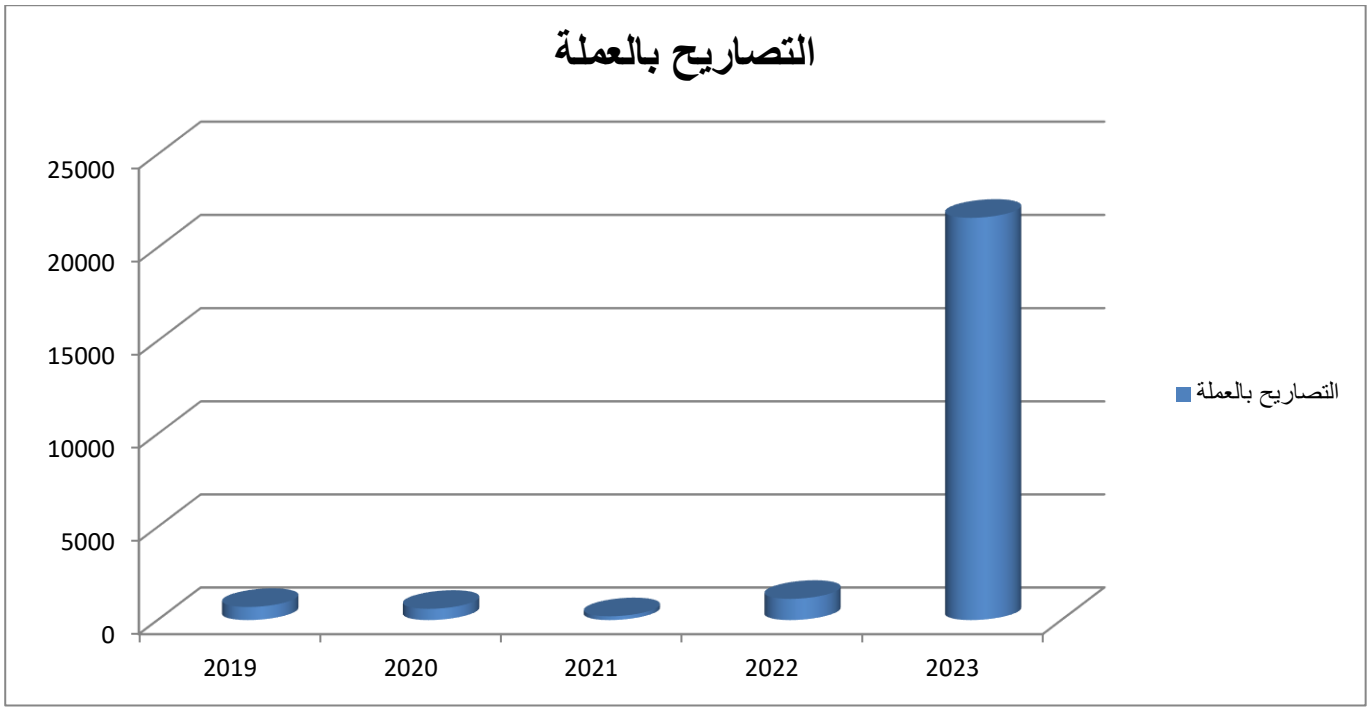

من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول يتبين ما يلي:

- ارتفاع ملحوظ في عدد التصاريح بالعملة خلال سنتي 2022-2023، و ذلك للسبب الموضح أعلاه، حيث بعد أن كانت التصاريح المرسلة للخلية تقتصر على المبالغ التي تفوق 20.000 وحدة (أورو/ دولار)، في نهاية سنة 2022 و بعد عملية التقييم المتبادل، أصبح التصاريح

بالعملة المرسلة من قبل مصالح الجمارك إلى خلية معالجة الإستعلام المالي تشمل جميع المبالغ

.

أ-4) - طلبات المعلومات الواردة عن سلطات انفاذ القانون إلى الخلية

	2019	2020	2021	2022	2023
عدد طلبات المعلومات الواردة عن سلطات انفاذ القانون إلى الخلية	78	73	86	98	168

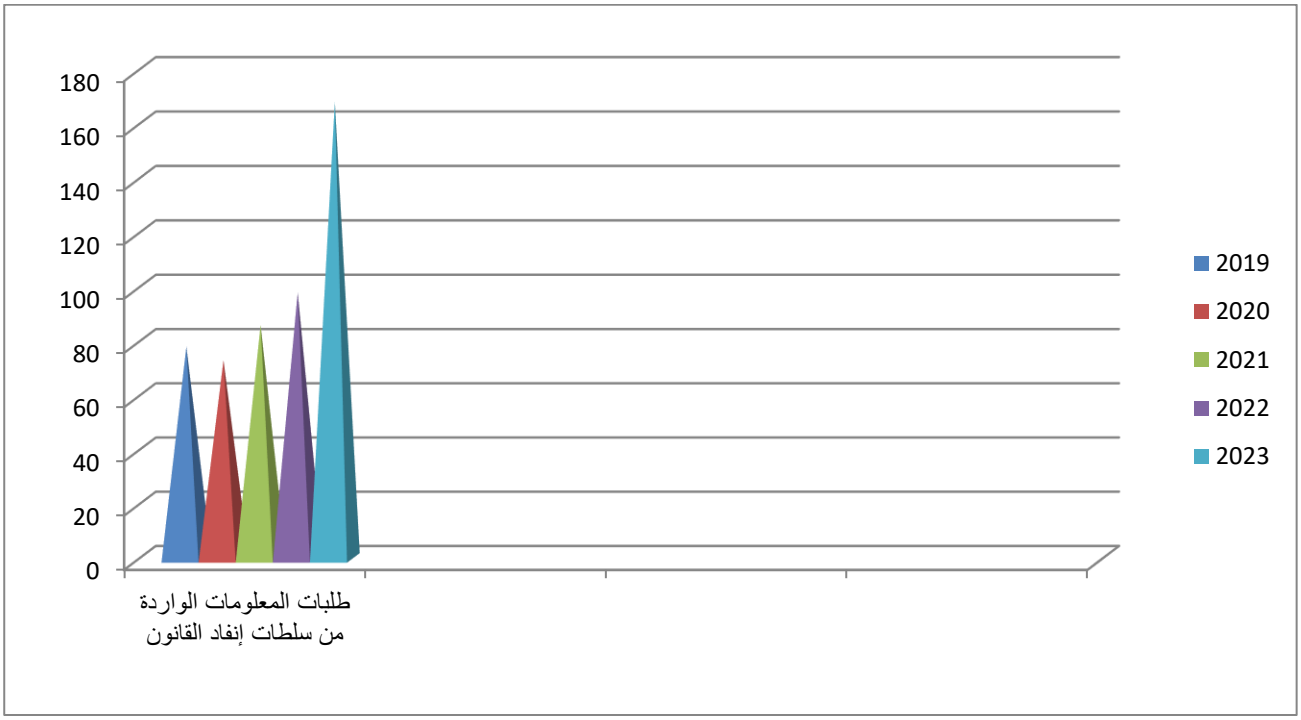

من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول يتبين ما يلي:

- إن عدد طلبات المعلومات الواردة من جهات إنفاذ القانون في ارتفاع مستمر، مما يؤكد حجم التعاون والتنسيق بين خلية معالجة الإستعلام المالي وجهات إنفاذ القانون.

ب - حسب الادوات والوسائل المالية المستعملة من قبل المشتبه به / بهم

الوسائل و الادوات المالية المستعملة	النسبة المئوية 2019 - 2023
التحويلات من / الى	% 16,00
تحصيل شيكات	% 4,44
شيكات بنكية	% 4,27
تسليم وثائقي	% 9,24
سحب نقدي	% 20,77
ايداع نقدي	% 32,40
تسليم شيك	% 7,70
حوالة مصرفية	% 5,18

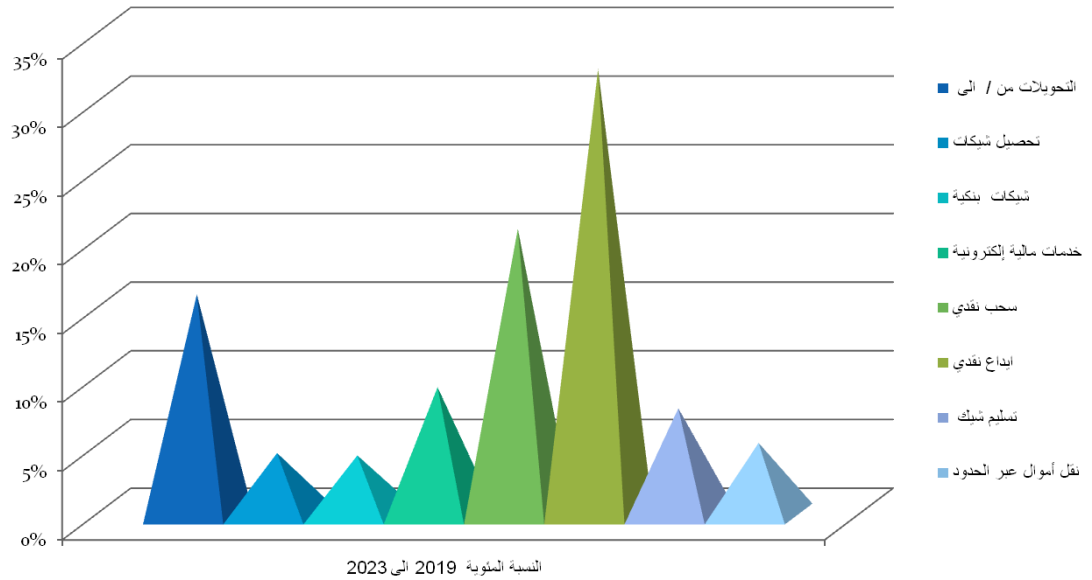

- تشكل استعملت بالنقد الوسائل الاكثر إستعمالا من قبل المشتبه فيهم
- كما تشكل التحويلات إحدى الوسائل الأكثر إستعمالا بعد النقد

ج - حسب الجريمة الأصلية

الجريمة الأصلية	النسبة المئوية 2019 - 2023
الفساد	8%
المخدرات	7%
الاحتيال	12%
التزوير	10%
عدم التصريح عن أموال منقولة عبر الحدود	10%
تبييض الأموال القائم على التجارة	44%
عمليات مالية غير اعتيادية لا تتوافق مع ملف العميل	5%
جرائم أخرى	3%
عدم تقديم وثائق	1%

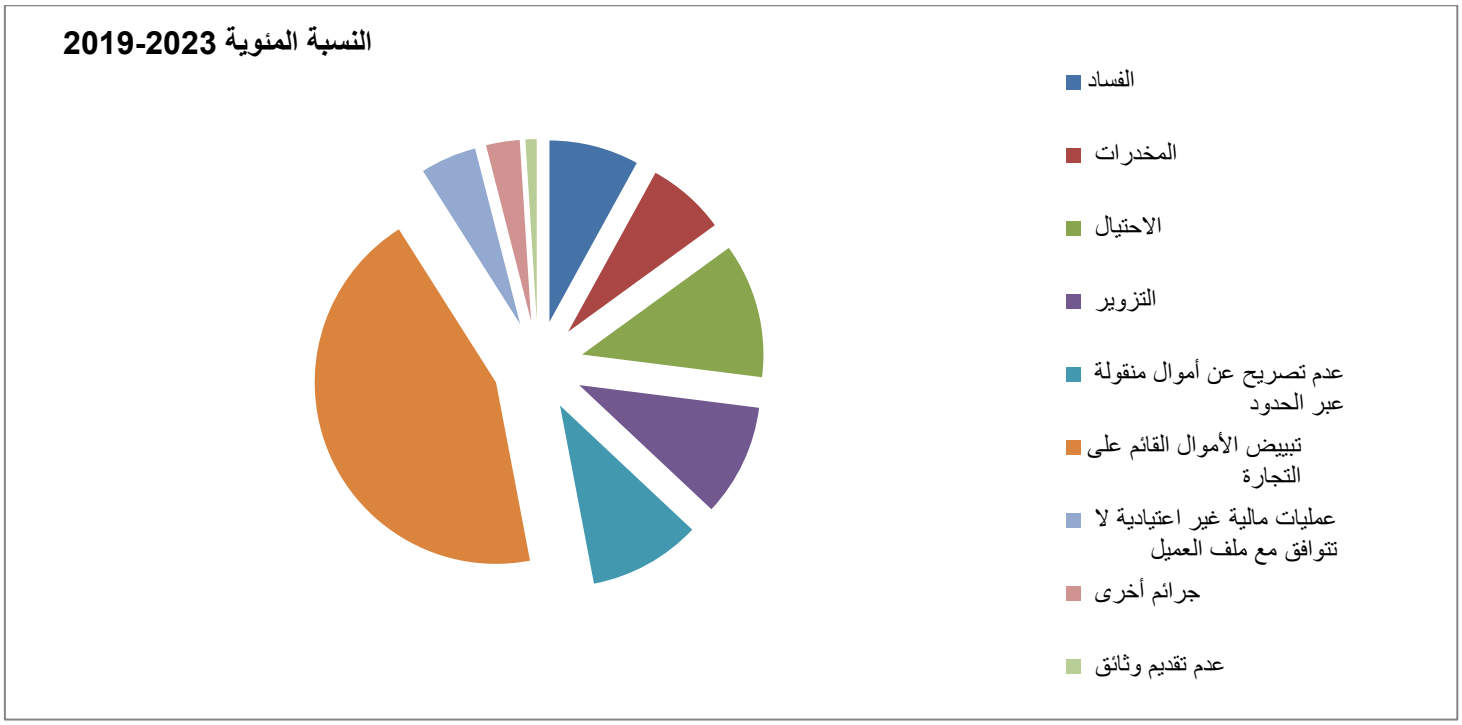

- يمثل تبييض الأموال القائم على التجارة الجريمة الأكثر تكررا بنسة 44%، لتليها كل من جريمتي الإحتيال والتزوير.

ثالثا. طلبات التعاون مع الوحدات النظيرة

تتعاون خلية معالجة الإستعلام المالي مع الوحدات النظيرة عن طريق موقع إيجمونت (Secure Egmont web)

1- الطلبات الصادرة عن الخلية :

السنة	2019	2020	2021	2022	2023
عدد الطلبات الصادرة	277	74	57	98	141

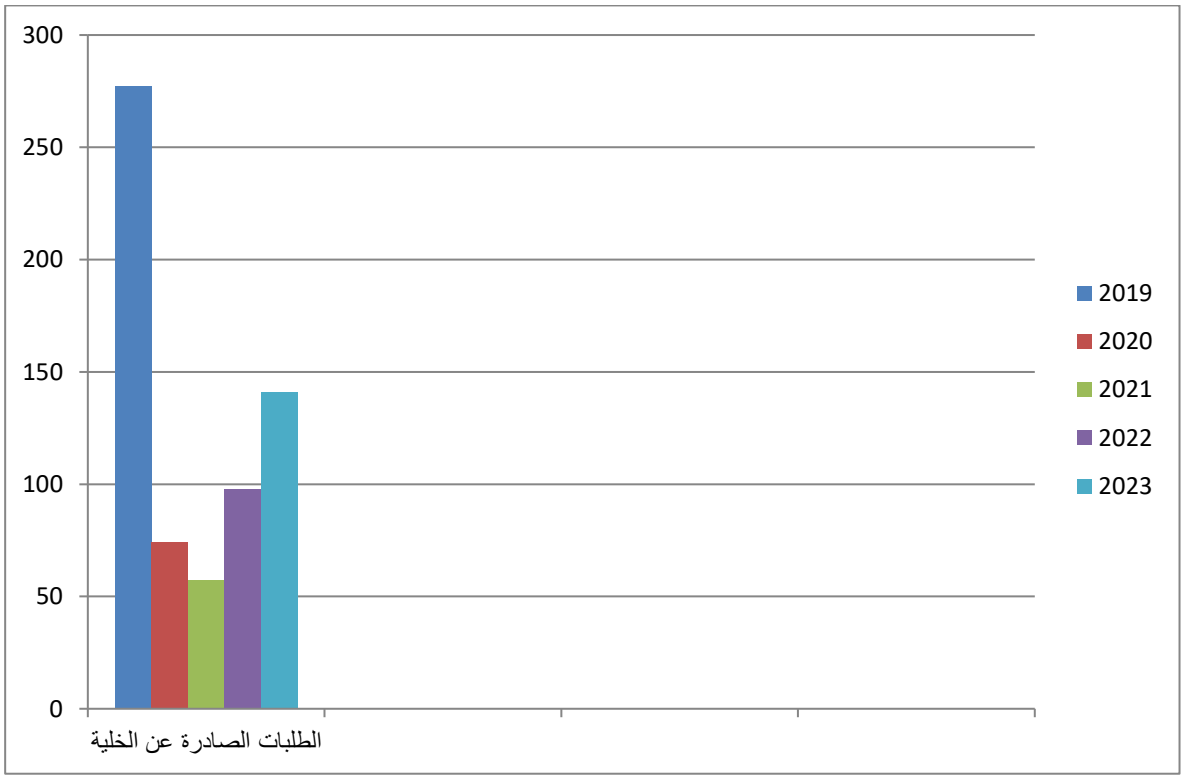

من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول يتبين ما يلي:

- شهدت الطلبات الصادرة عن الخلية إرتفاعا محسوسا سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 بإرتفاع بنسبة 44 %، ومرد ذلك إلى لجوء الخلية بشكل إستباقي إلى التعاون الدولي في إطار التحليل التشغيلي الذي يقوم به المحللين للإخطارات بالشبهة ذات البعد الدولي.

- تركزت أغلب الطلبات للسنوات 2019- 2020 -2021 حول القضايا المرتبطة بالفساد، بينما للسنتين 2022 – 2023 فإن أغلب الطلبات إنصبت حول الجرائم المتعلقة بتبييض الأموال بما فيه القائم على التجارة الخارجية، تمويل الإرهاب، الإحتيال.
- تركزت نوع المساعدة المطلوبة سنوات 2019 - 2020 - 2021 بنسبة 84 % على تعقب الأموال (المرتبط بقضايا الفساد) بينما تباين موضوع الطلب خلال سنوات 2022 – 2023 بين تعقب الأموال 65 % والإستعلام عن المستفيد الحقيقي 16 %.
- كانت أكثر الدول محل الطلبات الصادرة من الخلية: ألمانيا- فرنسا- إسبانيا- إيطاليا خصوصا في سنوات 2019- 2020 -2021 وزيادة لهذه الدول إرتفع عدد الطلبات الواردة إلى الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة خلال سنتي 2022 – 2023.

1- <u>الطلبات الواردة للخلية</u>

السنة	2019	2020	2021	2022	2023
عدد الطلبات الواردة	14	17	13	16	18

من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول يتبين ما يلي:

-تركزت نوع المساعدة المطلوبة على تعقب الأموال وكذا الاستعلام عما إذا كان الشخص معروف لديها أو لدى سلطات انفاذ القانون، والاستعلام عن معاملة مالية محددة.
-كانت أكثر الدول محل الطلبات الواردة إلى الخلية: تونس-فرنسا-لوكسمبورغ-المملكة المتحدة.

رابعا. إتجاهات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وفقا للتحليل الإستراتيجي

تبييض الأموال:

- إتجه المجرمون للقيام بتبييض الأموال المتحصلة عن الجرائم المالية المرتبطة بالتجارة الدولية و النصب و الإحتيال، بالإضافة إلى التزوير و النقل المادي عبر الحدود، حيث تمثل الجرائم المالية المرتبطة بالتجارة الدولية ما يفوق 44 %من الإخطارات و التبليغات، فيما تمثل جرائم النصب و الإحتيال و التزوير 12 % و10 % على التوالي، و النقل المادي عبر الحدود بنسبة 10 %
- تعد عمليات التجارة الدولية الإتجاه الأكثر إستخداما لتبييض الأموال، عبر البنوك، وأهم الحالات تكرارا نجد:

- التلاعب بالفواتير التجارية: تهدف إلى التضليل في سعر أو كمية أو نوع البضائع في المعاملات التجارية (مثل التضخيم او التخفيض المتعمد للأسعار) لتحويل القيمة وإخفاء أصل المتحصلات التي قد تكون غير مشروعة. والتلاعب بالفواتير التجارية هي وسيلة تستخدم لنقل الأموال بشكل غير مشروع، أي أنها قد تكون وسيلة أو تقنية لتبييض الأموال أو تمويل الإرهاب أو التهرب من الضرائب أو المشاركة في أنشطة أخرى في الجرائم المالية من خلال عمليات التجارة الدولية.
- ان يكون كل من البائع والمشتري يعملان تحت مظلة الشخص أو الشركة نفسها، وأن يكونا متواطئين مع بعضهما البعض.

- لوحظ إرتفاع حالات تبييض الأموال الناتجة عن النصب والإحتيال، بما يشمل الإحتيال الإلكتروني، وهذا لزيادة إستخدام الخدمات المالية الإلكترونية.
- كما شهدت الحالات الناتجة عن التزوير إرتفاعا ملحوظا، وقد شمل تزوير الأدوات المالية، كالشيكات، والسندات، والوثائق الإدارية

- إتجاه لتهريب النقد و الذهب و الفضة عبر المنافذ الحدودية، و قد لوحظ إرتفاع في التبيلغات الواردة من مصالح الجمارك، المتعلقة بعدم التصريح أو التصريح الكاذب، و يعد هذا الإرتفاع في عدد التبليغات مؤشر على الدور الكبير و المجهود المتواصل لمصالح الجمارك.

تمويل الإرهاب:

لوحظ إنخفاض كبير لعدد الإخطارات بالشبهة المتعلقة بتمويل الإرهاب، وذلك كون التحليلات أظهرت أن ممولي الإرهاب لا يستخدمون القطاع المالي في عملياتهم، وإنما يلجأون إلى الإعانات المعيشية نتيجة الضغط الكبير الذي تفرضه السلطات الأمنية.

كما لوحظ إرتفاع عدد التبليغات الواردة من جهات إنفاذ القانون مما يؤكد تفادي ممولي الإرهاب للقطاع البنكي، كما تشير إلى إحتمالية إستخدام النقل المادي عبر الحدود.

خامسا. الانماط والحالات العملية

تم استخراج مجموعة من الانماط المبينة على عدد حالات التكرار التي تحصل واتجاه المجرمين المتكرر لاستخدام اداة او وسيلة معينة لتنفيذ مخططاتهم، بهدف جودة هده الانماط فقد تم الاعتماد في استخراجها على تحليل الاخطارات والتبليغات التي تمت احالتها الى القضاء او الجهات الرقابية المختصة، وفيما يلي عرض لاهم الانماط مع بيان حالة عملية واحدة لكل نمط.

النمط الاول – توظيف "ناقلي الأموال " لنقل الأموال عبر الحدود

مع التقدم المستمر في التكنولوجيا الحديثة، هناك طرق لا حصر لها للحصول على الأموال بطريقة غير مشروعة، والتي تتراوح بين السرقة الأساسية أو الاحتيال على نطاق واسع في الجرائم المالية، تكون العمليات واسعة النطاق (مثل الجرائم الإلكترونية)

ويميل مجرمو الإنترنت إلى تجنيد "بغال المال" لنقل العائدات المتأتية بشكل غير قانوني إما عن طريق التحويلات الإلكترونية أو النقدية المادية الحركات.

بناءً على التحليل الذي أجرته خلية معالجة الاستعلام المالي للجزائر لوحظ وجود اتجاه مشترك يشمل الأفراد عند مغادرة الجزائر متجهين الى بلدان (تركيا، الامارات العربية المتحدة، جمهورية الصين.... في الغالب بلدان عالية المخاطر).

تلقت خلية معالجة الاستعلام المالي عدة اخطارات بالشبهة وتقارير عن المعاملات المشبوهة من عدة بنوك (ثلاث بنوك)، مفادها استعمال مشبوه لحسابات بالعملة الصعبة، وعند بداية عملية التحليل لاحظ المحليلين ان الاشخاص ينحدرون من نفس الجهة السكنية، وتمتاز حساباتهم بنفس النسق من حيث التدفقات والسحوبات، وكشفت التحاليل ان الاشخاص المتورطة يملكون عدة شركات تعمل في مجال الاستيراد والتصدير لمعدات والألات الفلاحية.

يقوم هؤلاء الأشخاص بفتح حسابات عديدة لأشخاص في مختلف انحاء البلد، دون اي علاقة عمل، يقوم الشخص (ا) بصب اموال طائلة، حيث يقوم اصحاب الحسابات بعدة سحوبات بالعملة الصعبة (7500 اورو) الحد الاقصى المسموح به في معابر الحدود الجزائرية.

بعد التحليل المعمق لمجمل حسابات الاشخاص محل الشبهة، ورصد تحركات من والى خارج البلد، مع شرطة الحدود ومصالح الجمارك، تبين جليا اننا امام شبكة توظيف "ناقلي الأموال" لنقل الأموال عبر الحدود

وبناء على ذلك، تم إحالة القضية إلى سلطات إنفاذ القانون ووفقاً للتعليقات الواردة.

النمط الثاني – التهرب الضريبي من خلال استعمال الحساب الشخصي لغايات تجارية

في هده الحالة تم استخدام الحساب الشخصي من قبل احد الاشخاص لغايات القيام بعمليات تجارية العائدة لاحد الشركات التي يشارك بها بهدف اخفاء هده العمليات التجارية حتى لا تتمكن مصالح الضرائب من اكتشافها.

ملخص الحالة:

تلقت خلية الاستعلام المالي من احدى البنوك اخطارا بالشبهة بخصوص المدعو (ق) المالك لعدة شركات كبرى، مفاده ان قيام الشخص المذكور باستخدام حساباته البنكية الشخصية لغايات ممارسات تجارية بدلا من الحسابات التجارية، وهد يتنافى مع قانون الجبائي الجزائري. (الرسم على القيمة المضافة والضريبة عل الدخل وارباح الشريكات).

كما ورد لاحقاً إخطار ثاني من أحد البنوك أيضاً بخصوص زوجة المذكور أعلاه وشريكته في نفس الشركة المدعو(س) والسبب هو استخدام المذكورة حسابها الشخصي لغايات تجاري. حيث تبين للبنك أن حساب المدعوة) س) قد شهد عمليات مالية بشكل مكثف تمثل ايداعات نقدية متبوعة بحوالات خارجية صادرة كان المستفيد فيها حساب المذكور نفسه لدى بنك خارجي.

نتائج اجراءات التحري والتحليل المالي لدى الخلية:

بعد استكمال اجراءات الخلية بالتحري والتحليل المالي لحركة حسابات المدعوين (ق) و(س) وطلب المعلومات الأمنية والرجوع لقواعد البيانات المتاحة تبين ما يلي-:

-ان عائلة المذكورين تمتل شركة مواد غذائية في الجزائر ولها عدة فروع بالإضافة لامتلاكهم مصنع لذات الغاية.

-إن المذكورين شركاء في أربعة شركات مسجلة قائمة تعمل في هذا المجال.

- بلغ حجم العمليات المالية الدائنة على حسابات المدعو (ق) ما يعادل حوالي (120 مليون دج ما يعادل 900.000 دولار) تمثل في معظمها ب إيداعات نقدية تتم من قبل موظفين في الشركة.

- (بلغ حجم العمليات المالية المدينة على حسابات المدعو(ق) ما يعادل حوالي ((102 مليون دج) تمثل في معظمها بشيكات وحوالات صادرة داخلية.

-بلغ حجم العمليات المالية الدائنة على حسابات المدعوة (س) ما يعادل حوالي(82 مليون دج) تمثلت في معظمها إيداعات نقدية تم أيضاً من قبل موظفين في الشركة.

- بلغ حجم العمليات المالية المدينة على حسابات المدعو(س) ما يعادل حوالي(73 مليون دج) تمثلت معظمها بعمليات مالية على شكل حوالات خارجية صادرة وشيكات

مسحوبة من الحسابات سواء نقداً او من خلال المقاصة

- ان عوائد المبيعات تتناسب مع طبيعة العمليات المالية المنجزة على الحسابات.

- ان مصدر الاموال متاتي من خلال نشاط الشركة.

ان طبيعة دورة العمليات المالية المنجزة على الحسابات الشخصية للمذكورين (ق) و (س) تتمثل بأن المذكورين يقومان بإيداعات نقدية للمبيعات والقيام بشراء بضائع من التجار بموجب شيكات.

-إن الحركات المالية التي تم على حسابات المذكورين الشخصية لدى البنك مرتبطة بشركات وكذا أشخاص يمتلكون مؤسسات فردية وشركاء في شركات مختلفة تتوافق غاياتها مع طبيعة نشاط الشركات المملوكة من قبل المذكورين.

بناءً على ما تقدم وحيث أن المذكورين (ق) و(س)يقومان باستخدام حساباتهما الشخصية لغايات تجارية تتعلق بعمل الشركات التي يشاركان بهما بشكل واضح، الأمر الذي يعد مؤشرا قوياً على ارتكابهم لجرم التهرب الضريبي، و عليه قامت الخلية بإحالة القضية الى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

النمط الثالث: باستعمال التجارة الخارجية

تحايل العديد من المستوردين والمصدرين لتهريب العملة في مجال عمليات التجارة الخارجية باستعمال عدة وسائل ولعل أبرزها تهريب العملة عن طريق الاستيراد والتصدير، إذ تعتبر من أكثر الطرق شيوعا، بحيث يعتمد المتعامل الاقتصادي في هذا إلاطار على تزوير فواتير التجارة الخارجية وذلك من خلال التزوير في التصاريح بفوارق مالية كبيرة.

ملخص الحالة:

استخدام البنوك الخارجية والشركات التجارية الدولية

تلقت وحدة المعلومات المالية بلاغين من بنكين محليين بشأن شركة تجارية دولية مسجلة "ن" في السجل التجاري الجزائري منذ عام 2013 ووكيلها المدعو "ن" وهو اوروبي الجنسية. أسباب الشبهتين هي العمليات المالية المسجلة على حسابي الشركة "ن" الواردة والصادرة. تخص تحويلات مالية أو القيام باستثمارات مالية دون التمكن من تحديد العلاقة بين مصدر المبالغ ووجهتها و المستفيد الحقيقي، وعدم وجود دليل يدل على وجود حقيقي للنشاط التجاري. بالإضافة إلى ذلك، ذكر البنكان المبلغان أنهما تلقيا طلبًا للحصول على معلومات حول الملقب بـ "نجم" من جهة قضائية.

وتتمثل مؤشرات الاشتباه المتعلقة بالقضية في عدم وجود أدلة تثبت المعاملات المسجلة على حسابي شركة "ن" مرتبطان بنشاط تجاري حقيقي وأنها لم تقم بأي تصدير وعمليات التوريد حسب طبيعة نشاطها كشركة تجارية دولية.

كشفت نتائج التحليل المالي أن مصدر التوريد الرئيسي لحسابي شركة "ن" هو:

تحويلات واردة بقيمة حوالي 3,000,000 دولار أمريكي من قبل الشركات "S" و"R" المقيدة في السجل التجاري المحلي ووكيلهم شخص يدعى "أحمد" يحمل نفس جنسية المدعو "نجم"، وتم استغلال هذه المبالغ من خلال استثمارها ومن ثم تحويلها وتوزيعها على عدة حسابات: حسابات محلية وأجنبية مفتوحة في إحدى الدول الأوروبية باسم ما يسمى "نجم", و حساب مفتوح باسم شخص يدعى "مصطفى" وحسابات محلية وأجنبية مفتوحة باسم شركات عدة، من بينها تحويلات لصالح شركة "AIR" كانت مبررة بفواتير مزورة. ومن خلال مراجعة قاعدة بيانات العمليات الجمركية، تبين عدم قيام الشركة "ن" بأي عمليات تصدير أو توريد العملية، الأمر الذي يتعارض مع طبيعة نشاطها كشركة ناشطة في التجارة الدولية، الأمر الذي أثار الشكوك عن النشاط الحقيقي الذي تمارسه هذه الشركة والخلفية الاقتصادية للعمليات المالية المسجلة فيها حساباتها.

ومن خلال مراجعة قاعدة البيانات الداخلية لخلية معالجة الاستعلام المالي تبين ما يلي سبق أن تعرض المدعو "أحمد" وشركاه "S and R" لبلاغات شبهة

إحالته إلى القضاء، إذ كان الملف يحتوي على أدلة قوية تشير إلى وجود حسابات مصرفية لأشخاص اعتباريين وطبيعيين تم استغلالهم في تهريب أموال من دولة أجنبية باستخدام اعتمادات مستندية وهمية ومزورة المستندات التجارية، وكان المدعو "أحمد" هو المستفيد من العمليات المالية المذكورة في الملف.

تم تحرير تقرير استخباراتي وارساله الى الجهات القضائية المختصة لاستكمال التحقيقات و التحريات.

سادسا. مؤشرات الاشتباه

مؤشرات الإشتباه المتعلقة بتبييض الأموال القائم على التجارة:

1- مؤشرات المخاطر الهيكلية:

- يبدو الهيكل المؤسسي للكيان التجاري معقدا بشكل غير عادي وغير منطقي، مثل الإشتراك مع شركات وهمية أو مع شركات مسجلة في دول ذات مخاطر عالية.
- كيان تجاري مسجل أو لديه مكاتب في دول ذات إلتزام ضعيف في مكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب.
- كيان تجاري مسجل في عنوان من المحتمل أن يكون عنوان تسجيل جماعي، على سبيل المثال الصناديق البريدية.
- لا يبدو أن النشاط الجاري لكيان تجاري مناسب للعنوان المذكور، على سبيل المثال كيانا تجاريا يستخذم العقارات السكنية دون وجود مساحة تجارية أو صناعية، وعدم وجود تفسير معقول لذلك.
- يفتقر الكيان التجاري إلى التواجد على الأنترنت أو يشير التواجد عبر الأنترنت إلى وجود نشاط تجاري غير متوافق مع نوع الأعمال المحدد، على سبيل المثال الموقع الإلكتروني لكيان تجاري يحتوي يشكل أساسي على مواد مأخوذة من مواقع إلكترونية أخرى أو يشير الموقع إلى نقص المعرفة فيما يتعلق بالمنتج أو الصناعة المعينة التي يتداول فيها الكيان.
- يعرض الكيان التجاري نقصا ملحوظا في الأنشطة التجارية النموذجية، على سبيل المثال يفتقر إلى كشوف المرتبات المنتظمة بما يتماشى مع عدد الموظفين المعلنين المعاملات المتعلقة بتكاليف التشغيل والتحويلات الضريبية.
- مالكي أو كبار مديري الكيان التجاري هم مرشحين يعملون لإخفاء المستفيدين الحقيقين، على سبيل المثال يفتقرون على الخبرة في إدارة الأعمال أو يفتقرون إلى معرفة تفاصيل العمليات، أو يديرون شركات متعددة.
- يظهر كيان تجاري أو مالكوه أو كبار المديرين في الأخبار السلبية، على سبيل المثال المخططات السابقة لتبييض الأموال، أو الإحتيال، أو التهرب الضريبي، أو الأنشطة الإجرامية الأخرى، أو التحقيقات، أو الإدانات السابقة.

- يتواجد لدى الكيان التجاري عدد أدنى من الموظفين العاملين، بما لا يتسق مع حجم السلع المتداولة.
- الكيان التجاري يحمل نسخة مشابهة لإسم شركة معروفة أو مشابهة جدا لها، في محاولة للظهور كجزء من الشركة، على الرغم من أنها غير مرتبطة بها في الواقع.
- يمتلك الكيان التجاري فترات سكون غير مبررة.

2- **مؤشرات مخاطر نشاط التجارة**:

- لا يمتثل الكيان لالتزامات العمل العادية، مثل تقديم إقرارات ضريبة القيمة المضافة.
- النشاط التجاري غير متسق مع نوع الأعمال المعلن للكيانات المعنية، على سبيل المثال تاجر سيارات يقوم بتصدير ملابس، أو تاجر معادن ثمينة يستورد المأكولات البحرية.
- ينخرط الكيان التجاري في صفقات تجارية معقدة تشمل العديد من الوسطاء الخارجيين في خطوط أعمال غير متوافقة مع كيانه.
- يشارك الكيان التجاري في المعاملات أو طرق الشحن التي لا تتوافق مع ممارسات الأعمال القياسية.
- يستخذم الكيان التجاري استخداما غير تقليدي أو مفرط التعقيد للمنتجات المالية، على سبيل المثال إستخدام خطابات الإعتماد لفترات طويلة بشكل غير عادي أو ممتدة بشكل متكرر بدون أي سبب واضح.
- يعرض الكيان التجاري بإستمرار هوامش ربح منخفضة بشكل غير معقول، في معاملاته التجارية، على سبيل المثال إستيراد سلع بالجملة بسعر التجزئة أو أعلى من ذلك، أو إعادة بيع السلع بنفس سعر الشراء أو أقل منه.
- شراء كيان تجاري للسلع كما يزعم على حسابه الخاص، لكن المشتريات تتجاوز بوضوح القدرات الاقتصادية للكيان، على سبيل المثال يتم تمويل المعاملات من خلال التدفقات المفاجئة للودائع النقدية أو التحويلات من طرف ثالث إلى حسابات الكيان.

- كيان تجاري تم تشكيله حديثا أو أعد تنشيطه مؤخرا يشارك في نشاط تجاري كبير الحجم و عالي القيمة، على سبيل المثال يظهر فجأة كيان غير معروف و ينخرط في نشاطات التجارة في القطاعات ذات العوائق العالية فيما يتعلق بدخول السوق.

3- مؤشرات مخاطر المستندات التجارية والسلع:

- التناقضات في العقود أو الفواتير أو المستندات التجارية الأخرى، على سبيل المثال التناقضات بين إسم الكيان المصدر وإسم مستلم الدفعة، إختلاف أسعار الفواتيروالعقود الأساسية أو التناقضات بين كمية أو جودة أو حجم أو قيمة السلع الفعلية ووصفها.
- تحتوي العقود أو الفواتير أو المستندات التجارية الأخرى على أوصاف غامضة للسلع المتداولة، على سبيل المثال موضوع العقد موصوف فقط بشكل عام أو غير محدد.
- المستندات التجارية او الجمركية الداعمة للمعاملة مفقودة، ويبدو انها مزيفة، أو تتضمن معلومات خاطئة أو مضللة، أو يبدو انها عبارة عن إعادة تقديم سابق لمستندات مرفوضة، أو تم تعديلها أو تغييرها بشكل متكرر.
- العقود التي تدعم المعاملات التجارية المعقدة أو العادية تبدو بسيطة بشكل غير عادي، على سبيل المثال يتم إتباع نموذج عقد متاح على الانترنت.
- تعرض قيمة الواردات المسجلة لكيان ما، عدم تطابق كبير مع حجم الكيان للتحويلات المصرفية الأجنبية للواردات، على العكس من ذلك، فإن قيمة الصادرات المسجلة تظهر عدم تطابق كبير مع التحويلات المصرفية الأجنبية الواردة.
- يتم توجيه شحنات السلع عبر عدد من الدول دون مبررإقتصادي أوتجاري.

4- مؤشرات مخاطر نشاط الحساب والمعاملات:

- يقوم الكيان التجاري بإجراء تغييرات متأخرة جدا على ترتيبات الدفع للمعاملة، على سبيل المثال يقوم الكيان بإعادة توجيه الدفع إلى كيان غير معروف سابقا في أخر لحظة، أو يطلب الكيان التغييرات في تاريخ الدفع المجدول أو مبلغ الدفع.

- يعرض الحساب عددا أو قيمة عالية غير متوقعة للمعاملات التي لا تتوافق مع النشاط التجاري المعلن للعميل.
- يبدو أن حساب الكيان التجاري هو حساب " دفع خلال " أو " عبور " مع حركة سريعة للمعاملات كبيرة الحجم ورصيد صغير في نهاية اليوم بدون أسباب عمل واضحة.
- يعرض الحساب الودائع المتكررة نقدا والتي يتم تحويلها لاحقا إلى اشخاص أو كيانات في مناطق التجارة الحرة أو الولايات القضائية الخارجية دون علاقة عمل بصاحب الحساب.
- يتم تقسيم الحوالات المصرفية الواردة إلى حساب متعلق بالتجارة وإرسالها على حسابات متعددة غير مرتبطة وليس لها صلة بالنشاط التجاري.
- يتم الدفع مقابل السلع المستوردة من قبل كيات اخر غير المرسل غليه السلع، دون أسباب إقتصادية واضحة، على سبيل المثال من قبل شركة وهمية أو شركة واجهة لا تشارك في الصفقة التجارية.
- يزداد نشاط المعاملات المرتبط بالكيان التجاري في الحجم بسرعة وبشكل ملحوظ، ثم يصبح راكدا بعد فترة قصيرة من الزمن.
- يتم إرسال المدفوعات أو إستلامها بمبالغ حركة كبيرة بغرض التجارة في قطاعات تعتبر فيها الحركة غير معتادة.
- يتم توجيه المدفوعات في حلقة – يتم إرسال الأموال من دولة ما واستلامها مرة أخرى في نفس الدولة، بعد المرور عبر دولة أو دول أخرى.

مؤشرات الاشتباه المتعلقة بغسل الأموال:

مؤشرات أجهزة التحقيق:

- حجز كميات كبيرة من المواد الغير مشروعة كالمخدرات مثلا

- حجز مبالغ مالية أثناء ضبط المتهم، وحيازة ممتلكات لا تتناسب مع دخله المشروع

- إرتكاب النشاط في إطار منظم، وإمتداد النشاط عبر الحدود أو وجود علاقات مع أطراف محل تحقيق

- التاريخ الاجرامي للمتهم.

مؤشرات الأشخاص الخاضعين لواجب الاخطار:

- قديم بيانات ناقصة أو خاطئة، وعدم تناسب قيمة أو عدد العمليات مع النشاط الشرعي المصرح به.
- التعامل بواسطة المفوضين وإستعمال حسابات مصرفية تعود لأشخاص أخرين.
- إنتماء المستفيد الحقيقي لمنطقة معروفة بنشاطات إجرامية.

مؤشرات الحسابات البنكية:

- تحويلات واردة تليها عمليات سحب أو تحويلات صادرة.
- إيداعات لمبالغ كبيرة، التعاملات بأرقام صحيحة وتكرار عمليات الإيداع يدل على تجزئة مبلغ كبير.
- حركة أو نشاط مفاجئ في حساب غير ناشط.

مؤشرات المنافذ الحدودية:

- حيازة مبالغ كبيرة مع عدم تقديم تصريح العملة الصعبة.

- تقديم تصريح كاذب.

مؤشرات التعاملات العقارية:

- التعامل النقدي وشراء عقارات بمبالغ كبيرة أو بمبالغ أقل من القيم الحقيقية.

- إبرام العقود لدى الموثقين في أماكن بعيدة عن إقامة الزبائن.

- انتقال ملكية العقار بين عدة أشخاص في مدة قصيرة.

مؤشرات التعاملات المالية:

- شراء سندات الصندوق الغير إسمية بصفة متكررة
- تحويلات بقيم متساوية لعدد من الأشخاص أو لشخص واحد في عدة حسابات
- عدم تناسب نوع البضاعة موضوع التجارة مع طبيعة نشاط الزبون

مؤشرات سلوكية:

- الحرص على عدم التعامل مع موظفي البنك والتهرب من إتصالات المصرفيين.

- إلغاء المعاملات بمجرد قيام موظف البنك معلومات تكميلية أو ناقصة.

- إمتلاك عدة حسابات بنكية أو بريدية دون مبرر واضح.

- ظهور علامات الإرتباك، وكثرة الإستفسار حول تفاصيل وتدابير مكافحة تبييض الأموال.

مؤشرات الاشتباه الخاصة بتمويل الإرهاب

- جمع التبرعات بصفة غير رسمية وبدون رخصة من طرف المنظمات غير الهادفة للربح.

- تحويلات متكررة من او إلى دول تشهد مشاكل واضطرابات سياسية أو امنية.

- قيمة التعاملات المالية لا تتناسب مع المعلومات المتوفرة عن المشتبه فيه ونشاطه ودخله.

- تعاملات مع أشخاص متعددين وذوي جنسيات أجنبية دون مبرر واضح.

- التعامل مع أطراف محل تحقيقات من جهات تحقيق أجنبية.

سابعا. التوصيات

- العمل على زيادة فاعلية قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة فلي مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وزيادة الوعي لدى هذه الجهات نظرا لقلله عدد الإخطارات الواردة منها.
- مواصلة الجهود الرامية الى الكشف عن الجهات التي تمارس نشاط تحويل الأموال بشكل غير مرخص وايقاع العقوبات الرادعة بحقهم.
- زيادة فاعلية القوانين والتشريعات ذات العلاقة بحيث تكون أكثر فاعلية وأكثر تاثيرا من خلال تطبيق التوصيات والمعايير الدولية.
- من الملاحظ من واقع البيانات المشار إليها أعلاه أن المجتمع الجزائري يعتبر من المجتمعات القائمة على التعاملات المالية النقدية مما يؤكد الى ضرورة العمل على تفعيل الشمول المالي وربط الحركات المالية التي يقوم بها العملاء بحساباتهم لدى البنوك أو من خلال المحافظ الإلكترونية لتحديد مصادر الأموال والثروات وتتبع المصير النهائي لها والمستفيدين النهائيين منها.